عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي

علاوي محمد

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية –جامعة سعيدة

تاريخ الإيداع:	تاريخ المراجعة:	تاريخ القبول:
2017/07/14	2017/12/15	2018/02/02

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، من خلال معرفة مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني، بناءًا على خصوصية تكوينه الأكاديمي وتأهيله المهني ومدى توفر الظروف الملائمة للقيام بعملية الفحص النفسي، إضافة إلى الكشف عن درجة التجاوب بين وظيفة المختص النفساني مع الأسرة والجهات الوصية، تألفت عينة الدراسة من ثلاثين مختص نفساني عاملين ببعض مؤسسات الأطوار التعليمية لإقليم ولاية سعيدة، اختيروا بطريقة قصدية. على هذا الأساس تم تصميم استمارة للإجابة على بنودها الأربعة بصفة فردية من طرف أفراد العينة،بينت نتائج الدراسة ضعف الكفاءة المهنية بسبب خصوصية التأهيل الأكاديمي للمختص النفساني، إلى جانب نقص الوسائل المادية خصوصا ما يتعلق بالأدوات التشخيصية والفضاء المهني المتوفر لعملية الفحص النفسي،كما كشفت الدراسة عن ضعف مستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والمعلمين والأولياء والجهات الوصية، بسبب نقص الوعي والغموض الذي يكتنف مفهوم الفحص النفسي لدى الأولياء والمدرسين، مما يعرض وظيفة الممارسة النفسية للتهميش لاعتبارات ثقافية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: *الفحص النفسي، المشكلات السلوكية والانفعالية، الوسط المدرسي.*

Summary:

This study aims to determine the barriers to psychological counseling related to behavioral and emotional problems in the school environment according to the level of professional competence of the psychologist in terms of academic training in addition to the lack of adequate conditions. It also aims to know the degree of coordination between the function of the psychologist and the school environment as well as the family circle and the sectors concerned. The sample of this study consists of 25 psychologists who practice in schools of the province of Saida to answer the questionnaire designed in an individual way. It also allowed to highlight the weakness of the professional competence in term of academic training of the psychologist but also the insufficiencies of material means. The study also reveals the weakness of the level of coordination and agreement between psychologists، parents and the sectors concerned because of the lack of social and cultural awareness of individuals

Key words: *psychological counseling ; behavioral and emotional problems ; the school environment*.

1. المقدمة:

تعد الممارسة النفسية في الوسط المدرسي من بين المتطلبات التي لا يمكن الاستغناء عنها، كخدمة مؤسساتية تسعى لضمان الصحة النفسية، وهي تكتسي ضمن أهدافها بعد وقائي كصمام أمان يضمن سيرورة المردود البيداغوجي للتلميذ؛ ضمن وسط صحي وبيداغوجي ملائم، على هذا الأساس تتوقف ديناميكية الممارسة النفسية على خصوصية المختص النفساني، من حيث مستوى تأهيله الأكاديمي وما مدى التفهم الذي تلقاها هاته العملية في الوسط المدرسي والأسري والجهات الوصية.

يعد الفحص النفسي عامل البداية لأي ممارسة نفسية، كونه يمهد ويضمن المقاربة التشخيصية المبنية على الوصف والتفسير للاضطراب النفسي، يتوقف تحقيق هاته الغاية على مدى توفر الشروط الذاتية والموضوعية المتعلقة بتأهيل المختص النفساني للقيام بعملية الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية للطفل بوجه عام والتلميذ بوجه خاص؛ على هدا الأساس يتوقف البعد الذاتي للمختص النفساني على طبيعة شخصيته، من حيث الاتزان السلوكي أثناء قيامه بمهام الفحص النفسي لدا يجب «على النفساني أن يكون واع بحدوده، أن يتحكم في موجات التقمص والإسقاط، وتجنب الإغراء أو التحكم السلطوي maitrise في السلوك الإعجاب بنفسه لأنه أقوي أو سلوك سلطوي يدفع بالطفل إلى العناد والرفض أو التخوف»[1].

على المختص النفساني أثناء مزاولته لعملية الفحص النفسي، أن يكون حذرا من التحيز في تحليل وتأويل معطيات الفحص النفسي، استنادا إلى خلفية إيديولوجية والابتعاد عن البوح بالسر المهني، هاته المتطلبات أساسية لنجاح عملية الفحص النفسي، وهذا يؤدي بنا إلى التأكيد على "ضرورة توافر العديد من الشروط في شخصية المعالج؛ كالدفء والتعاطف وحسن التدريب والمهارة والكفاءة في إنجاح العملية العلاجية، ولذا فان مهنة العلاج النفسي تتطلب العديد من الشروط والإجراءات وتوفر العديد من العوامل والسمات الشخصية الواجب توافرها في شخصية المعالج، إضافة إلى أن العديد من البحوث التي تناولت اتجاه المرض نحو معالج معين وجدوا ضرورة أهمية توافر عامل الخبرة والكفاءة والنتائج العلاجية سريعة المفعول"[2].

على هذا الأساس يتطلب الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي كفاءة مهنية عالية، كون خصوصية التلميذ النمائية لازالت ذات ملمح طفولي،بسبب السند العلائقي وعدم الخروج النهائي من الكفالة الوالدية خصوصا ما يتعلق بالمتمدرسين

المبتدئيين، وفي المقابل يواجه هذا التلميذ فضاءًا جديدًا متمثل في المدرسة، يتطلب اندماجا في مجموعة انظباطية تفرض استقلالية واعتمادًا على النفس، ويطرح التحصيل الدراسي تحديا للتلميذ من أجل تحقيق ذاته.

من جهة أخرى يزداد الاهتمام بعملية الفحص النفسي لفئة التلاميذ ذوي المشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي لعدة اعتبارات متعلقة:

أولا: بتداعيات الصعوبة التعليمية من خلال خصوصياتها، التي تفرز تباعدًا ما بين التحصيل الدراسي المتوقع، والتحصيل الحقيقي للتلميذ. هاته الوضعية تؤدي إلى أزمات نفسية وسلوكية يمكن، أن تنحى منحى معقد إذا لم تجد التفهم من المعلم والأولياء، خصوصا إذا وقع فشل دراسي (نتائج فصلية كارثية للتلميذ أو تكرار العام الدراسي).

«يشير رسوب الطفل في المدرسة تصورات من المحيط (عائلة، مدرسه وحتى من زملائه)، ومواقف سلبية ويحكم عليه. لا أحد يبقى حيادي وكل واحد يفسره حسب خصائصه، لكن الحكم العام هو سلبي (حمار، لا يفهم، خرج بغل، مسكين، رأسه غليظ، الخ...). كل هذه الأحكام تدل على التخفيض من قيمته وتثير سلوك العنف والاضطهاد واللامبالاة أو التفريط، وتضع الطفل في وضعية صعبة»[3].

ثانيا: تلعب عوامل التشتت الأسري وطبيعة المعاملة الخ...)، دورا أساسيا في تبلور المشكلات السلوكية والانفعالية لدى التلميذ، مع غياب الثقافة النفسية والمفاهيم الخاطئة حول الطفل، التي تنقص من إنسانيته تجعله تابع من دون إعطاء أولوية واهتمام لحاجياته، رغباته وطموحاته، والسعي لتحقيقها من طرف الأسرة.

ثالثا: خصوصية الاضطراب المتعلق بالمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي؛ والتي أصبحت مشكلة تؤرق الإطار البيداغوجي والقطاعات التي لها صلة بالعملية التعليمية التعلمية.

يعرف بور Bower الاضطرابات السلوكية والانفعالية، بأنها وجود واحدة أو أكثر من الصفات التالية لمدة طويلة من الزمن لدرجة ظاهرة، وتؤثر في التحصيل وهذه الصفات هي:

1- عدم القدرة على التعلم، والتي لا تفسر بأسباب عقلية أو حسية أو صحية.

2- عدم القدرة على بناء علاقات شخصية مع الأقران والمعلمين، وعدم القدرة على المحافظة على هده العلاقات.

3- ظهور أنماط سلوكية غير مناسبة في المواقف العادية.

4- مزاج عام من الكآبة والحزن.

5- النزعة لتطوير أعراض جسمية مثل المشكلات الكلامية والآلام والمخاوف والمشكلات المدرسية.[4]

كما لايفوتنا أن نشير إلى ملاحظة هامة وهي :

«تعتبر الاضطرابات السلوكية إحدى ميادين التربية الخاصة الحديثة نسبيا، والمعرفة في هذا الميدان مازالت حديثة مقارنة بميادين التربية الخاصة الأخرى، ونتيجة للاختلاف في طبيعة الاضطراب السلوكية وأسبابها وعلاجها، وكذلك نتيجة لتعدد اختصاصات واهتمام المهنيين والباحثين، بالإضافة إلى تعقد الاضطراب نفسه وتداخله مع اضطرابات أخرى، جعلت الباحثين يميلون إلى استخدام مصطلحات متعددة للإشارة إلى هذه الفئة من الأشخاص ذوي الاضطرابات الانفعالية أو الإعاقة الانفعالية».[5]

من جهة أخرى يمكن الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف عام ومقبول للمشكلات السلوكية، ويعود السبب إلى جملة من العوامل هي:

- عدم وجود اتفاق واضح حول مفهوم الصحة النفسية.
- وجود مشاكل في قياس المشكلات السلوكية.
- تنوع الخلفيات النظرية والأطر الفلسفية المستخدمة.
- تباين التوقعات الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالسلوك.
- تباين الجهات والمؤسسات التي تصنف الأطفال المضطربين وتخدمهم.
- قد ترتبط المشكلات السلوكية بإعاقة أخرى خاصة في حالة التخلف العقلي أو صعوبات التعلم، مما يجعل من الصعب تحديد السبب الرئيسي للمشكلات السلوكية".[6]

إن ضبابية وغموض مفهوم المشكلات السلوكية والانفعالية، تصعب تكوين رؤية علمية واضحة لطرائق الفحص النفسي المناسبة للمشكلات السلوكية والانفعالية، وهذا بسبب صعوبة إمكانية تحديد الأطر النظرية، المعرفية والإجرائية (القياس) المتعلقة بالفحص النفسي، مما يجعل نجاح هذه العملية مرهونة، بمدى حنكة وكفاءة المختص النفساني التي لم ترقى لحد الساعة إلى المستوى المطلوب، بفعل خصوصية التكوين الجامعي لفئة طلاب علم النفس، إضافة إلى هذا نلمس من خلال المعاينة التلقائية والاحتكاك بهذه الفئة، أن الأخصائي النفساني يملك مفاهيم

وزاد معرفي حول موضوع الممارسة النفسية، إلا انه لا يستطيع ترجمتها في وظيفته ومهامه لنقص التدريب الميداني.

ما يعقد المسالة أكثر التهميش المهني لفئة النفسانيين، بفعل غياب قواعد واضحة لعمل المختص النفساني من الناحية الأخلاقية والتنظيمية، تحدد الواجبات والحقوق للوظيفة النفسية في الوسط المدرسي، إلى جانب الخلط العبثي في تحديد المهام مابين المربي، المستشار التربوي والمختص النفساني في الوسط المدرسي، حيث غالبا ما نشهد توجيه المختص النفساني العامل بالوسط المدرسي إلى مهام أخرى في نفس الوسط، بعيدة عن مهامه مثل العمل الإداري، المساعدة البيداغوجية بسبب عدم نجاحه في تأدية المهام المطلوبة منه من جهة، وعدم وعي الوسط المدرسي بعملية الممارسة النفسية من جهة أخرى.

لهذه الأسباب سوف تنصب دراستنا حول محاولة الكشف عن أهم عوائق الفحص النفسي في الوسط المدرسي، كبند أساسي من بنود الممارسة النفسية

2. مشكلة الدراسة:

بناءًا على كل ما تقدم ذكره، تمحور موضوع الدراسة حول عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، من حيث إبرازهم للعقبات التي تقف في وجه تحقيق أهداف الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، مما يقودنا بالضرورة لمحاولة الكشف عن مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني، وما مدى توفر الوسائل المادية والظروف الملائمة لإنجاح عملية الفحص النفسي، إلى جانب الكشف عن مستويات التنسيق والتجاوب مابين أداء المختص النفساني العامل بالوسط المدرسي، والمعلمين والأولياء والجهات الوصية.

استنادا لكل هذه الأسباب سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي؟

3. فرضيات الدراسة:

بناءاً على الإشكالية المتعلقة بهذه الدراسة، يمكن إدراج وطرح الفرضية المتعلقة بموضوع عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي والتي تتمثل فيما يلي:

– تتمثل عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، في ضعف مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني بناءًا على الدلالة الإحصائية.

– تتمثل عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، في انعدام الوسائل المادية والظروف الملائمة بناءًا على الدلالة الإحصائية.

– تتمثل عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، في نقص التنسيق مابين المختص النفساني والمعلمين والأولياء بناءًا على الدلالة الإحصائية.

– تتمثل عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، في ضعف مستوى التكفل النفسي والإجراءات المتخذة بناءًا على الدلالة الإحصائية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال طبيعة موضوع البحث، الذي يعد ضرورة ملحة تستوجب الدراسة، من منطلق الاهتمام المتزايد داخل الأوساط الاجتماعية بالممارسة النفسية، الذي بدأ يتبلور بفعل مؤشرات الوعي الاجتماعي المعاصر (السلوك المدني، مفاهيم المدرسة الحديثة، التأثر الثقافي والاجتماعي بفعل تقنيات الاتصال الحديثة بالمجتمعات المدنية الحديثة خصوصا الغربية منها.

من جهة أخرى تعد خصوصية الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، موضوع جدير بالدراسة كونه يهم كل العناصر الفاعلة في الوسط المدرسي، خصوصا مع تنامي المظاهر المرضية والسلوكيات الإنحرافية داخل الفضاءات المدرسية (الاعتداءات الجسدية، الإدمان، التمرد على النظام الذي تقتضيه الممارسة البيداغوجية) مما يصعب العملية التعليمية التعلمية.

5. أهداف الدراسة:

- الكشف عن أهم عوائق الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي.
- إبراز مكانة ودور المختص النفساني ضمن الوسط المدرسي، كحلقة أساسية لتحقيق أهداف العملية التعليمية التعلمية.
- تحسيس الجهات الوصية والعاملين في الوسط المدرسي، بأهمية عملية الفحص النفسي للتلميذ من اجل ترقيته وتحسينه.

- المساهمة في تكوين رؤية تقييمية لإحدى بنود الممارسة النفسية، لرصد السلبيات وتجاوز العقبات عبر تناول علمي موضوعي،لإجراءات الفحص النفسي في الوسط المدرسي بالجزائر.

6. مصطلحات الدراسة:

1.6. الفحص النفسي:

يعتبر الفحص النفسي بمثابة "الفهم الشمولي لتصرفات وديناميةالشخص المتموضع في إطار اجتماعي معين، وفي تجربة تاريخية يشكلان شرطه الإنساني ويحددان هويته"[7].

كما يعرف الفحص النفسي إجرائيا حسب متطلبات الدراسة على أنه: عملية تقييم شاملة لحالة التلميذ المتمدرس بالطور التعليمي المتوسط والثانوي، لإقليم ولاية سعيدة والتي تتضمن كل المعلومات المتعلقة بتاريخ التلميذ النمائي على المستوى النفسي، وخصوصية وضعه الاجتماعي عن طريق دراسة الحالة من خلال المقابلات التشخيصية والاختبارات والمقاييس النفسية، إلى جانب الملاحظة السيكولوجية والتقرير المدرسي مدعومة ببطاقة طبية، تحوي الحالة الصحية في بعدها العضوي والعصبي. ويمكن معرفة فاعلية الفحص النفسي من عدمه، من خلال الدرجات المتحصل عليها بناءًا على نتائج تطبيق أداة الدراسة.

2.6. المشكلات السلوكية والانفعالية:

يشير مصطلح الصعوبات الانفعالية والسلوكية إلى عدد من الصعوبات، من خلال تعريفها بأنها صعوبات انفعالية وسلوكية، تتراوح من سوء التكيف الاجتماعي Social Mal-Adaptation إلى ضغوط انفعالية غير عادية ومستمرة إذ لم تكن بالضرورة دائمة، وتكون السلبية (صعوبات تعلم وقد تكون متعددة ومختلفة، وقد تظهر من خلال الانسحاب والميول العدواني).[8]

من جهة أخرى يعرف مفهوم المشكلات السلوكية والإنفعالية إجرائيا كالتالي:
كل المشكلات السلوكية والانفعالية المتعلقة بالتلاميذ المتمدرسين بالمؤسسات التعليمية الخاصة بالطور المتوسط والثانوي لإقليم ولاية سعيدة، والتي يمكن معاينتها على المستوى السيكولوجي من طرف المختص النفسي العامل بالمؤسسات التعليمية السالفة الذكر.

3.6. الوسط المدرسي:

يعتبر الوسط المدرسي إطارا تنظيميًا يسعى إلى الإجابة عن متطلبات التلميذ البيداغوجية بالدرجة الاولى، بالإضافة إلى عملية الإستثمار العلائقي والنفسي اتجاه عناصر هذا الوسط، التي تتيح عملية التلقين القيمي والأخلاقي للطفل، الذي يصب في اتجاه تحقيق الذات.

كما يعرف الوسط المدرسي إجرائيا حسب متطلبات الدراسة على أنه كل المؤسسات التعليمية ذات الطوريين المتوسط والثانوي التابعين لإقليم ولاية سعيدة، والتي تحوي ضمن إطارها المهني مختص نفساني يقوم بعملية المعاينة والفحص النفسي

7. الدراسات السابقة :

خلصت معظم الدراسات العربية والمحلية المتعلقة بعوائق الممارسة النفسية، إلى استنتاجات تمحورت بالخصوص حول ضعف كفاءة المختص النفساني وقلة وعيه ا تجاه وظائف عمله السيكولوجية، ومما يعقد الوضع حول مسالة العمل السيكولوجي، ضعف الوعي الإجتماعي والنظرة السلبيةا تجاه المختص النفساني، مما يؤشر إلى عدم تجدر واستيعاب مفاهيم الممارسة النفسية لدى الافراد لاعتبارات ثقافية واجتماعية، من بين هذه الدراسات التي سوف نركز على نتائجها بالأساس، لإتاحة الفرصة للقارئ للمقارنة بين نتائجها ونتائج دراستنا مايلي :

1.7. الدراسات العربية :

– دراسة ابتسام محمود سنة 2002 بالسودان، تمحور موضوعها حول الإحتياجات التدريبية المتعلقة بالتشخيص للأخصائيين النفسانيين، بينت نتائج الدراسة وجود 23 بالمئة من الأخصائيين النفسانيين لديهم حاجة لمعرفة أنواع المقابلة، وتفتقر نسبة 31 بالمئة منهم لمعرفة طرقها، و31 بالمئة منهم لايدرك أهميتها و57 بالمئة من الأخصائيين لديهم الرغبة في معرفة منهجية البحث.[8]

– دراسة العلي سنة (1423هـ) المعنونة بالفروق في الوعي بالأدوار المهنية للخدمة النفسية لدى العاملين في القطاع الصحي بمنطقة تبوك، هدفت الدراسة إلى إبراز إمكانية الوعي بالدور المهني للخدمة النفسية لدى العاملين فيها.

بينت النتائج صعف الإهتمام بدور العاملين في القطاعات الصحية ودورهم المهني والنفسي، كما أوصت الدراسة بضرورة أن تولي الجهات ذات العلاقة الفهم بأهمية دور الأخصائي المهني والنفسي في الإرشاد والعلاج النفسي أهميته المطلوبة[9].

– دراسة الأستاذة دبرراسو (2010)، والتي أكدت من خلال استنتاجاتها أن أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائي النفساني أثناء الممارسة الميدانية، هي النظرة السلبية للمجتمع ا تجاه مهنة الأخصائي النفساني وهذا بالنسبة 55 ٪ تقريبا[10].

– كما خلصت نتائج دراسة نور الدين تاروليت (2010)، المعنونة بصعوبات الممارسة السيكولوجية بالجزائر، إلى الوقوف على مجموعة من المعوقات، التي تعترض عمل المختص النفساني في الميدان من حيث الوظيفة ومحيط العمل، الذي يبرز ضعف الإمكانيات المتوفرة للعمل السيكولوجي، مما يصعب القيام بالممارسة النفسية[11].

– وقد تمحورت دراسة كل من محجر ياسين وبن سكيريفة مريم (2012) المعنونة بواقع الاخصائي النفسي في المؤسسات الاجتماعية على تسليط الضوء على أهم الخدمات التي يقوم بها الأخصائي النفسي في المصالح الإستشفائية، وخلصت إلى جملة من التوصيات التي تؤشر إلى نوعية الصعوبات التي يتلقاها الأخصائي السيكولوجي، أثناء قيامه بمهامه من بين هذه التوصيات، عدم تكليف الأخصائي النفسي بأعمال خارج نطاق عمله، توفير الأدوات والوسائل التي تساعد الأخصائي النفسي في عمله، القيام بدورات تدريبية للأخصائيين النفسانيين المبتدئين، الإعداد الجيد للأخصائي النفسي في الجامعة والقيام بالتربصات الميدانية أثناء التكوين، توفير المصادر والمراجع التي تساعد الأخصائيين النفسانيين في إعداد المقابلات النفسية كالكتب والمجلات العلمية في المؤسسات الإستشفائية[12].

– من جهة أخرى ترى محمدي فوزية (2013) بأن صعوبات الممارسة النفسية، مردها لقلة الوعي الاجتماعي بأهمية عمل الأخصائي النفساني، وهذا من خلال دراستها التي تمحورت حول معوقات الممارسة النفسية التي تواجه الأخصائيين النفسانيين[13].

– كما ركزت دراسة كركوش فتيحة (2014) المعنونة بالممارسة العيادية بين الراهن والمأمول كدراسة استطلاعية إلى معرفة نوعية الصعوبات، التي تعترض عمل الممارس السيكولوجي، حيث ترى أن عملية توظيف الأخصائي النفساني تتم في ظل غياب توفير الوسائل الضرورية، التي تتيح له القيام بمهامه، كما ترى الباحثة أن هناك اهتمام بالكم على حساب النوعية على مستوى الممارسة العيادية، كما أن التوقيت الإداري المعمول به خلال الفترة الصباحية والمسائية 8 ساعات يوميا، لا تتيح إمكانية احتكاك الأخصائي النفسي مع أهل الاختصاص لتطوير خبرته، والقيام بالعمل البحثي لتطوير المهارات القاعدية في العمل وتحسين المر دودية، إضافة إلى هذا

في الغالب تلاحظ الباحثة من خلال نتائج الدراسة أن الإطار المكاني غير ملائم مما يصعب من مهمة مزاولة الممارسة النفسية، إلى جانب غياب وسائل التشخيص.[14]

– هناك كذلك دراسة لوشاحي فريدة (2015) حول موضوع تكوين الممارس السيكولوجي الجزائري والاستعداد الشخصي، التي خلصت إلى جملة من الاستنتاجات بينت فيها أن التكوين في بلادنا أكاديمي محض وليس مهني، بسبب قلة التربصات الميدانية أثناء المسار الدراسي، كما لاحظت الباحثة أن الجانب النظري للمختص النفساني مفيد وثري لكنه لا يتماشى والمتغيرات.[15]

– كما تطرقت دراسة رضوان زقار (2015)، إلى موضوع الأخصائي النفساني أمام صعوبات الفحص النفسي والعلاج، والتي خلصت إلى جملة من الاستنتاجات التي ترى أن من أهم عوائق الممارسة النفسية،قلة وعي الأخصائيين النفسانيين عندما يتعلق الأمر بمهامهم في التشخيص والعلاج.[16]

2.7. الدراسات الأجنبية:

– دراسة نوركروس وزملائه (Norcrose .et al 2005) تمحور موضوعها حول معرفة النشاطات الإكلينيكية الأكثر ممارسة التي يقوم بها المختص النفساني الإكلينيكي، حيث بينت نتائج الدراسة إلى أن اهتمامات المختص النفساني الإكلينيكي تنصب حول طرق العلاج والذي يشغل معظم الوقت بنسبة 80 بالمئة على حساب التشخيص ونشاطات أخرى، مما يحدث خلل بعملية الممارسة النفسية.[17]

– دراسة ماثيو Mathhew 1993 والتي هدفت إلى التعرف على مستوى إدراك الأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين لدور الأخصائي النفسي الإكلينيكي، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أمكننا التركيز على بعض منها لخدمة أغراض الدراسة، والمتمثلة في أن إدراك الأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين يتمثل في أن التصريح للمرضى بدخول المستشفيات النفسية وعلاج الاضطرابات العقلية الشديدة من الأمور، التي لا يستطيع الأخصائي النفسي الإكلينيكي التعامل معها بكفاءة تامة.[18]

8. إجراءات الدراسة :

1.8. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستكشافي، من منطلق خصوصية وحجم العينة وسهولة الاتصال بجميع أفراد العينة.

2.8. حدود الدراسة:

1.2.8. الحدود البشرية:

تتضمن الحدود البشرية، دراسة عينة من المختصين النفسانيين، العاملين ببعض المؤسسات التعليمية، والذين يمارسون مهام الفحص النفسي،حيث ضمت عينة الدراسة 25 مختص نفساني (21 إناث و04 ذكور)، أمضوا مدة عمل تفوق السنتين تؤهلهم لتكوين رؤية حول عملية الفحص النفسي في الوسط المدرسي.

2.2.8. الحدود الزمنية:

تم إجراء الدراسة الميدانية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2016، من الفصل الدراسي الأول، الذي يعتبر فترة عمل جدي للمعاينة النفسية، بسبب طول فترة الفصل الزمنية، وكثافة النشاط البيداغوجي خلال هذا السداسي مقارنة بالسداسي الثاني والثالث.

3.2.8. الحدود المكانية:

تم الالتقاء بحالات الدراسة بمركز التوجيه المدرسي المتواجد بمدينة سعيدة، الذي توكل له مهمة الإشراف على عملية التوجيه المدرسي لكل المؤسسات التعليمية المتواجدة بإقليم ولاية سعيدة، وهو يعتبر نقطة التقاء أسبوعي (الثلاثاء مساءا) من آجل التقييم والتنسيق لكل المختصين النفسانيين العاملين بالمؤسسات التعليمية، للإشارة فإن كل فرد من أفراد العينة يعمل بمؤسسة تعليمية،حيث بلغ عدد المؤسسات التعليمية 25 مؤسسة تعليمية (متوسطة).

3.8. أدوات الدراسة:

من أجل الكشف عن أهم العوائق التي تعترض عملية الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية، في الوسط المدرسي، لبعض المؤسسات المتواجدة بإقليم ولاية سعيدة، قمنا بتصميم استمارة الهدف منها التعرف على أهم العوائق، التي تعترض عمل المختص النفساني، أثناء قيامه بعملية الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي.

تضمنت الاستمارة أربعة(4) محاور:

المحور الأول: يتعلق بالكشف عن مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني.

المحور الثاني: يتعلق بمعرفة ما مدى توفر الوسائل المادية والظروف الملائمة، لإجراء عملية الفحص النفسي من طرف المختص النفساني في الوسط المدرسي.

المحور الثالث: يتعلق بالكشف عن مستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلمين والأولياء، عندما يتعلق الأمر بعملية الفحص النفسي في الوسط المدرسي.

المحور الرابع: يتعلق بالكشف عن مستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والوسط المدرسي – الأسرة والجهات الوصية.

ملاحظة: يتضمن محتوى كل فقرات المحاور اتجاه واحد، حيث أن الإجابة بـــ(لا) تؤشر إلى الاتجاه السلبي الخاص بضعف الكفاءة المهنية للمختص النفساني، ونقص الوسائل المادية للفحص النفسي، كما تشير الإجابة كذلك بـــ(لا) لعن غياب التنسيق بين المختص النفساني، وكل العناصر التي لها صلة بالموضوع، إلى جانب انخفاض مستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والوسط المدرسي – الأسرة والجهات الوصية.

جدول رقم (1)

الأبعاد وأرقام الفقرات الخاصة بها

المحور	أرقام الفقرات الخاصة بالمحاور
مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني	1 – 5 – 9 – 13 – 17 – 21
الوسائل المادية والظروف الملائمة لإجراء عملية الفحص النفسي	2 – 6 – 10 – 14 – 18 – 22
مستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلمين والأولياء	3 – 7 – 11 – 15 – 19 – 23 – 25 – 26
مستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والوسط المدرسي – الأسرة والجهات الوصية.	4 – 8 – 12 – 16 – 20 – 24

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

صدق الاستمارة :

لدراسة صدق الاستمارة اعتمدنا على طريقة صدق المحكمين للوصول إلى صدق المضمون (المحتوى)، حيث قام بتحكيم محاور الاستمارة تسعة (09) أساتذة من قسم علم النفس، وعلوم التربية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة. للإشارة فإن المستوى العلمي للأساتذة المحكمين يتضمن رتبة أستاذ (أ) وأستاذ (ب)، أستاذ في التعليم العالي.

تمحور التحكيم حول مدى ملاءمة كل فقرة للإجابة عن موضوع المحور (البند)، وقد احتوى هذا الاستبيان على أربعة (04) محاور(بنود) السالفة الذكر.

تم حساب صدق المحتوى وفق المعادلة الإحصائية التي اقترحها لوشي وهي كالتالي:

حيث أن:

ع : عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند يقيس السلوك المراد قياسه.

ع : عدد المحكمين الإجماليين.

بعد حساب المعادلة الخاصة بكل بند، تم جمع القيم المحصل عليها وتقسيمها على عدد البنود، حيث تمخض الناتج المتحصل عليه على قيمة تمثل صدق المحتوى الإجمالي للاستبيان، كل هذا تم وفق الخطوات التالية:

أولا: عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند الأول (المحور الأول) ملائم لقياس ما وضع لقياسه يساوي سبعة (7) محكمين.

ثانيا: عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند الثاني (المحور الثاني) ملائم لقياس ما وضع لقياسه يساوي ثمانية (8) محكمين.

ثالثا: عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند الثالث (المحور الثالث) ملائم لقياس ما وضع لقياسه يساوي ستة (6) محكمين.

رابعا: عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند الرابع (المحور الرابع) ملائم لقياس ما وضع لقياسه يساوي (7) محكمين

حساب معادلة كل بند وفقا للمعادلة السابقة الذكر حيث كانت النتائج كالتالي:

1- قيمة البند الأول تساوي (0.5)
2- قيمة البند الثاني تساوي (0.7)
3- قيمة البند الثالث تساوي (0.3)
4- قيمة البند الرابع تساوي (0.5)

تم حساب صدق المحتوى الإجمالي للاستبيان وهذا بجمع كل القيم المحصل عليها في البنود، وهي حسب الترتيب كما يلي (0.5 ، 0.7 ، 0.3 ، 0.5) تم نقسم المجموع الذي قيمته (02) على عدد البنود حيث كانت النتيجة (0.5) وهي مؤشر على أن الاستبيان يقيس ما وضع له وهذا لأن القيمة المعيارية تتراوح ما بين −1 و1 ($-1 < \alpha < +1$)

حساب معامل الثبات للاستمارة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة اتبعنا طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest)، وهذا عن طريق تطبيق الاستمارة وإعادة تطبيقها، بفترة زمنية قدرت بأسبوعين، على مجموعة من خارج عينة الدراسة تألف عددها من (25) أخصائي نفسي من الوسط المدرسي.

ثم قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون، حيث تراوحت نتائج الإجابتين في المرة الأولى والثانية بين (0.71-0.81)

تمثلت الخطوة الثانية في حساب معامل الثباث بطريقة الاتساق الداخلي بناءًا على معادلة كرونباخ ألفا حيث تراوحت النتائج بين (0.70-0.77)

تؤشر هذه النتائج إلى صلاحية أداة الدراسة.

يبين الجدول رقم (1) معاملات ثبات الإعادة للمجالات ومعامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا.

الجدول رقم (2)

معامل ثبات الإعادة للبنود ومعامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا والدرجة الكلية

المحور(البند)	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني	0.81	0.77
الوسائل المادية والظروف الملائمة لإجراء عملية الفحص النفسي من طرف المختص النفساني في الوسط المدرسي.	0.73	0.74
مستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلمين والأولياء عندما يتعلق الأمر بعملية الفحص النفسي في الوسط المدرسي.	0.71	0.70
مستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والوسط المدرسي – الأسرة والجهات الوصية.	0.75	0.76

9. نتائج الدراسة:

الجدول رقم (3): دلالة الفروق بين المتوسطات المتعلقة بأبعاد الاستمارة من خلال نتائج استجابات أفراد العينة

الدلالة الإحصائية / الأبعاد	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		قيمة (ت)	
	لا	نعم	لا	نعم	لا	تعم
مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني	4.53	2.33	0.89	1.79	27.60	8.93
الوسائل المادية والظروف الملائمة لإجراء عملية الفحص النفسي	4.60	2.80	0.93	1.86	27.07	8.22
مستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلمين.	5.93	4.13	1.33	2.67	24.30	8.46
مستوى التجاوب مابين المختص النفساني والوسط المدرسي –الأسرة والجهات الوصية	4.93	2.13	1.08	2.16	25	5.40

10. مناقشة نتائج الدراسة:

تمت مناقشة نتائج الدراسة بناءا على معطيات الجدول رقم 03

مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني:

أفرز تحليل نتائج تطبيق الاستمارة في ما يخص المحور الأول المتعلق بمستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني، على متوسط حسابي في الاتجاه السلبي (عن طريق الإجابة بـــ لا) قدر بـــ4.53، وتعد هذه قيمة أعلى مقارنة بقيمة المتوسط للاستجابات في الاتجاه الإيجابي (عن طريق الإجابة بنعم) قدر ب2.33، تؤشر هذه القيم إلى ضعف مستوى الكفاءة المهنية لعدة أسباب متعلقة بخصوصية التكوين الجامعي، الذي يعطي أولوية للجانب النظري ويغيب الجانب الميداني التطبيقي في مجال تأهيل المختص النفساني، للقيام بعملية الفحص النفسي، كما أن الوسط المهني تغيب عنه الفعالية والاستعداد عندما يتعلق الأمر بالممارسة النفسية لضعف الوعي تجاه ثقافة الصحة النفسية، لهذا نلمس غياب إن لم نقل انعدام التفكير والاهتمام بعملية التأهيل المهني للمختص النفساني، عن طريق التكوين والتدريب المستمر أثناء مسار عمله.

على هذا الأساس دلت النسب الإحصائية المتعلقة بدراسة ابتسام محمود من السودان سنة 2002، على ان 57 بالمئة من الاخصائيين النفسانيين لديهم الرغبة في معرفة منهجية البحث

وضعف في الالمام بطرق المقابلة العيادية، الى جانب هذا إشارت دراسة لوشاحي فريدة إلى انعدام التكوين النظري والإجرائي المتعلق بتأهيل المختص النفساني الذي يتماشى والمستجدات ذات البعد السوسيولوجي التي تمس الأفراد مما يتيح تكفل نفسي ناجع، هذا الوضع مرده كذلك حسب دراسة رضوان زقار إلى ضعف الثقافة التي تنير للأخصائي النفسي الوعي اللازم الذي يتيح الالتزام بمهام التكفل النفسي المتعلقة بالتشخيص والعلاج، على هذا الأساس تقترح دراسة سكيريفية مريم سنة 2012 على ضوء نتائجها إعادة النظر في التكوين الجامعي للمختص النفسي وتغليب التأهيل الإجرائي مقارنة بالجانب النظري والتأكيد على مواصلة التكوين المعرفي في هذا المجال أثناء سنوات الخدمة.

جانب الوسائل المادية والظروف الملائمة:

أفرزت نتائج تطبيق الاستمارة في ما يخص المحور الثاني المتعلق بمدى توفر الوسائل المادية والظروف الملائمة، للقيام بعملية الفحص النفسي على متوسط حسابي في الاتجاه السلبي (عن طريق الإجابة بـــ (لا) قدر بـــ4.60، ويعد هذا قيمة أعلى مقارنة بقيمة المتوسط للاستجابات في الاتجاه الإيجابي (عن طريق الإجابة بنعم) قدر بـــ2.80 مما يؤشر لغياب الظروف الملائمة ونقص الوسائل المادية إذ لم نقل انعدامها، للتفاوت الكبير بين قيم المتوسطات الحسابية مقارنة بالتقييم السلبي والايجابي لمدى توفر الوسائل المادية والظروف الملائمة.

تعكس هاته النتائج غياب الاهتمام من طرف الفاعلين في المجال التربوي بالممارسة النفسية، ويؤشر هذا على أنها غير مدرجة ضمن اهتمامات الأوساط المهنية من ناحية الالتزام الواقعي مثلا (رصد أغلفة مالية لشراء مستلزمات الفحص النفسي، توفير رزنامة زمنية مناسبة وإطار مكاني ملائم لممارسة المختص النفسي لوظائفه)،هذه الوضعية تبين نقص الوعي المؤسساتي والاجتماعي.

هذا ما تؤكده دراسة كل من محجر ياسين وبن سكيريفية مريم سنة 2012 حول واقع الأخصائي النفسي في المؤسسات الاجتماعية، التي بينت نتائجها قلة الوسائل المادية التي يجب توفرها لمساعدة الأخصائي النفسي في عمله.

مستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلمين والأولياء:

أفرزت نتائج تطبيق الاستمارة، في ما يخص المحور الثالث المتعلق بمستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلمين والأولياء على متوسط حسابي في الاتجاه السلبي (عن طريق

الإجابة بـــ(لا) قدر ب 5.93 ويعد هذا قيمة أعلى مقارنة بقيمة المتوسط للاستجابات في الاتجاه الإيجابي (عن طريق الإجابة بنعم) قدر 4.13 مما يدل على هشاشة تبلور رؤية واعية تجاه عملية الممارسة النفسية من طرف المعلمين والأولياء، يتبين هذا من خلال تقارب القيم النسبية للمتوسط الحسابي ذو الاتجاه السلبي ، والمتوسط الحسابي ذو الاتجاه الإيجابي، يكون هذا مرده إلى أن الرؤية الواعية اتجاه وظيفة المختص النفساني لازالت في طور التشكل، كونها وظيفة معاصرة لازال استيعابها صعب لخصوصية الخلفية الثقافية لمجتمعنا .

تؤكد هذه النتائج رؤية الأستاذ نور الدين تاروليت من خلال دراسته سنة 2010 السالفة الذكر، حيث بينت نتائجها ضعف الإمكانيات المتوفرة للعمل السيكولوجي من طرف الجهات الوصية، مما يعكس ضعف التنسيق بسبب غياب الاهتمام بهذا المجال.

مستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والوسط المدرسي – الأسرة والجهات الوصية:

أفرزت نتائج تطبيق الاستمارة في ما يخص المحور الثالث المتعلق بمستوى التجاوب بين وظيفة المختص النفساني والوسط المدرسي- الأسرة والجهات الوصية- على متوسط حسابي في الاتجاه السلبي (عن طريق الإجابة بـــ لا) قدر بـــ 4.93 ويعد هذا قيمة أعلى مقارنة بقيمة المتوسط للاستجابات في الاتجاه الإيجابي (عن طريق الإجابة بنعم) المقدر بـــ2.13 بالمئة، مما يدل على ضعف المكانة الاجتماعية والمهنية للمختص النفساني، من خلال وظيفته لعدة اعتبارات أشرنا إلى بعضها في الاستنتاجات السابقة، وتؤكدها دراسة محمدي فوزية التي ترى أن قلة الوعي الاجتماعي بأهمية عمل الأخصائي النفساني، يعد أحد العوائق التي تحد من الممارسة النفسية.

كما نلمس من هذه النتائج أن الممارسة النفسية والتي يعد الفحص إحدى بنودها الأساسية، لا تحظى بالأولوية ضمن الفضاءات المؤسساتية والاجتماعية، التي لها صلة بالموضوع، ويمكن أن يكون هذا مرده إلى عدم إثبات النجاعة الكافية من طرف المختص النفساني، فيما يخص النتائج المرجوة من الفحص النفسي الذي يعد ممارسة جديدة على الأفراد والمؤسسات.

على هذا الأساس ترى دراسة محمدي فوزية سنة 2013 بأن صعوبات الممارسة النفسية مردها، قلة الوعي الاجتماعي، كما بنت نتائج دراسة العلي بمنطقة تبوك ضعف الإهتمام بدور العاملين في القطاعات الصحية ودورهم المهني والنفسي، حيث أكدت في توصياتها على

ضرورة أن تولي الجهات ذات العلاقة الفهم بأهمية دور الأخصائي المهني والنفسي في الإرشاد والعلاج النفسي.

في الأخير يكمن الإختلاف الجوهري بين الدراسات العربية والأجنبية والدراسة الحالية، كون الدراسات التي أمكننا الاطلاع عليها تركز على خصوصية التأهيل المعرفي والمهني للمختص النفساني عكس الدراسة الحالية التي تطرقت إلى هذا الجانب دون أن تغفل عامل الوعي الإجتماعي والتجاوب ا تجاه الممارسة النفسية من خلال النتائج المتحصل عليها، والتي تشير إلى ضعف وعي الأفراد بأهمية الممارسة النفسية كمهنة معاصرة تتطلبها خصوصية الظروف الحياتية المدنية المعقدة، التي أصبحت تطبع يوميات الإنسان العربي مما ينعكس سلبًا على معاشه النفسي.

الخلاصة:

إن ضعف مستوى الكفاءة المهنية للمختص النفساني وغياب الوسائل المادية والظروف الملائمة، إلى جانب تدني مستوى التنسيق بين المختص النفساني والمعلم والأولياء وهشاشة مستوى التجاوب من طرف الوسط المدرسي- الأسرة والجهات الوصية- تجاه الممارسة النفسية، مرده إلى انعدام الثقة من طرف الوسط الاجتماعي تجاه فاعلية وظائف المختص النفساني، الذي في الغالب لا يقوم بإبراز مكانته ودوره كمساهم في ترقية الصحة النفسية في الوسط المدرسي، بسبب ضعف تأهيله العلمي والمهني في هذا المجال، يؤدي هذا الوضع إلى استحالة تحقيق غايات الفحص النفسي للمشكلات السلوكية والانفعالية في الوسط المدرسي، بسبب غياب الالتزام الواعي من طرف كل الجهات التي لها صلة بالموضوع، مما يحد من مد يد المساعدة للمختص النفساني للقيام بمهامه ما يزيد الأمور تعقيدا عدم تبلور ثقافة معاصرة اتجاه مفاهيم الصحة النفسية في الوسط المدرسي.

إن غياب الفعالية والاستعداد عندما يتعلق الأمر بالممارسة النفسية من طرف الوسط المدرسي-الأسرة والجهات الوصية- وعدم إدراج الممارسة النفسية ضمن أولويات واهتمامات المؤسسات التربوية يزيد من حدة تفاقم المشكلات السلوكية والانفعالية للتلميذ، بالخصوص في الوسط المدرسي مما يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الصحة النفسية للمتمدرس والسير الحسن للممارسة البيداغوجية.

تبدو في الغالب عملية الممارسة النفسية مهنة دخيلة عن مجتمعنا، يتجسد هذا في صعوبة نجاح مهمة الفحص النفسي، لعدة اعتبارات متعلقة بالأساس بتحفظ الأفراد للكشف عن أسرارهم الشخصية والعلائقية عبر المراحل الحياتية المتعلقة بهم أثناء عملية الفحص النفسي، الذي يتطلب من المختص النفساني الحصول على المعلومات الكافية بغية الخروج بالمقاربة التشخيصية، يمكن تفسير هذا الوضع بناءًا على عدة اعتبارات أهمها:

أولاً: طبيعة الثقافة الاجتماعية، التي ترى في عملية البوح بالسر الشخصي والأسري طابو لا يمكن القيام به إلا مع الفقيه أو المعالج الروحي، حسب المخيال الشعبي كبديل تقليدي عن المختص النفساني.

ثانيًا: ما يتعلق بأصالة علم النفس كعلم حديث، بمعنى "إذا كان تاريخ السيكولوجيا الغربية يشكل في جزئه الكبير، تاريخ محاولاتها في الخلق والإبداع فإن تاريخ ما يسمى بالسيكولوجيا العربية ما يزال ينتظر من يكتبه ولا يرجع ذلك في نظر الغالي احروشاو (2003)[19] إلى حداثة هذا العلم في الوطن العربي أو إلى محدودية تراكمه الكمي، بل إن المشكل الحقيقي يتجلى في عدم أصالة نتاجها السيكولوجي وبالتالي عدم جدوى الدخول في مغامرة التأريخ لشيء ما يزال يتخبط في متاهات البحث عن التأسيس والبناء، وما نعنيه هو أن الخطاب السيكولوجي لم يتجرد بعد عند الدور كوكيل فرعي للمدارس واتجاهات سيكولوجية لا علاقة لها بخصائص الإنسان العربي بمقوماته الأساسية" .

في الأخير يمكن الإشارة إلى أنه لم يترسخ بعد لدى الفئات الاجتماعية، ذات المستوى التعليمي المحدود مفاهيم الممارسة النفسية، بسبب طغيان ممارسات الشعوذة وما يسمى بالطقوس الدينية المغلوطة، بفعل القداسة والتبجيل الذي تحظى به كبديل عن التدخل السيكولوجي الذي يعد مهنة معاصرة ذات توجهات علمية.

التوصيات:

- على الجهات الوصية والمهتمين بالصحة النفسية، القيام بتقييم دقيق وموضوعي لمسار الممارسة النفسية في الوسط المدرسي في بلدنا لرصد النقائص.

- حث المعلمين والمربيين والمدراء في الوسط المدرسي وأولياء التلاميذ ،على القيام بعملية التنسيق والتجاوب مع المختص النفساني لضمان نجاح عملية الفحص النفسي، وهذا عبر إعطاء تعليمات ذات طابع توجيهي وتحسيسي تهدف إلى تكوين رؤية واعية.

- القيام بدورات مراقبة وتقييم لعمل المختصين النفسانيين في الوسط المدرسي، من طرف أطر مختصة في المجال النفسي تحت إشراف الجهات الوصية، وهذا بهدف الوقوف على الوقائع ومعرفة التجاوزات الحاصلة في حق وظيفة المختص النفسي، بصفة لا واعية من طرف الوسط المدرسي لجهل أطرافه لأهمية الممارسة النفسية.

- من الضروري كذلك إعطاء أولوية للتدريب الميداني التطبيقي أثناء المسار الدراسي الجامعي لطلبة علم النفس لتأهيلهم للقيام بالممارسة النفسية في الفضاء المهني والوسط المدرسي بالخصوص.

- خلق آليات بيداغوجية على مستوى أقسام علم النفس، تسمح بانتقاء موضوعي للطلبة الجدد الراغبين في مزاولة الدراسات النفسية يمتلكون مميزات شخصية تتلاءم مع مهنة الممارسة النفسية.

- إشراك الجهات الإعلامية (راديو، تلفزة، جريدة، مواقع الكترونية)، في عملية التحسيس والتوعية ونشر الثقافة النفسية، وإبراز أهميتها مع تبيان دور المختص النفساني في الوسط المدرسي.

التهميش والاحالات:

[1] – بدرة معتصم ميموني، *الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق*، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 39.

[2]–محمد حسن غانم، *اتجاهات حديثة في العلاج النفسي*، كتب عربية، بدون سنة، ص 22.

[3]–بدرة معتصم ميموني، *الاضطرابات النفسية والعقلية عند الطفل والمراهق*، مرجع سابق، ص 231.

[4] – تيسير مفلح كوافحة؛ عمر فواز عبد العزيز، *مقدمة في التربية الخاصة*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 143.

[5] – مصطفى نوري القمش، خليل عبد الرحمان المعايطة، *الاضطرابات السلوكية والانفعالية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 13.

[6] – خولة احمد يحي، *الاضطرابات السلوكية والانفعالية، دار الفكر، عمان، 2003، ط1*، ص 22.

[7]– مصطفى حجازي، *الفحص النفسي مبادئ الممارسة النفسانية تقنياتها، خطواتها، واشكالها*، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص 17.

8- Department for Education and Employment, Code *of practice for the Identification and assessment of special educational needs*, 1994, p 47.

[9]- محمود ابتسام، *الاحتياجات التدريبية للأخصائيين النفسيين العاملين في أقسام الأمراض النفسية والعصبية*، دراسات نفسية، السودان، 2002، ط1، ص103 -120.

[10]- العلي، وائل حسن امين، *الفروق في الوعي بالادوار المهنية للخدمة النفسية لدى العاملين في القطاع الصحي بمنطقة تبوك*، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، تخصص رعاية وصحة نفسية، مكتبة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1423.

[11]- فطيمة دبر راسو، *أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائي النفساني اثناء الممارسة الميدانية*، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد11، جامعة لمين دباغين، سطيف 2010.

[12]- نور الدين تاوريريت، *صعوبات الممارسة السيكولوجية بالجزائر*، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(11)، جامعة سطيف، 2010.

[13]- محجر ياسين، بن سكيريفة مريم، *واقع عمل الأخصائي النفسي في المؤسسات الاستشفائية*. مداخلة بالملتقى الوطني حول إشكالية العلوم الاجتماعية واقع وأفاق، شهر مارس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

[14]- فوزية محمدي، *معوقات جودة الممارسة النفسية التي تواجه الأخصائيين النفسانيين*، مداخلة بالملتقى الوطني. شهر مارس، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013.

[15] - كركوش فتيحة، *الممارسة العيادية بين الواقع و المأمول*، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،العدد09، جامعة البليدة، 2014.

[16] - لوشاحي فريدة، تكوين الممارس السيكولوجي الجزائري والاستعداد الشخصي. مداخلة بالملتقى الوطني حول واقع وأفاق الممارسة النفسية، 2015.

[17] - رضوان زقار، *الأخصائي النفساني أمام صعوبات الفحص النفسي والعلاج*، مجلة الجامعة. العدد(04)، تمنراست 2015 .

[18] - Norcross ،J. C.Kaipiak, C.P, Santoro,S.M, *Clinical psychologists , in The 2000s* :a national study, 2005.

[19] - Matthew, J. A *survey of mental health professional of the qulification* of *clinical psychologists* , psychotherapy in priratepractice,12(4) 1993,p 17-31.

[20]- الغالي احرشاو، *الخصائص المعرفية للمحاولات البيداغوجية العربية*، شبكة العلوم النفسية والعربية، 2003.

[21] - كركوش فتيحة، *الممارسة العيادية بين الواقع والمأمول*، مرجع سابق، 2014، ص 204 .